

ميثاق سلوك مكافحة الفساد



Donnons vie au progrès

جدول المحتويات

تمهيد

تعريف المصطلحات

1. التزام المجموعة بمكافحة الفساد
2. جمهور ميثاق السلوك
3. كلنا معنيون
1. التزامات رؤساء المجموعة ومدراءها
2. التزامات معاونين
3. دور وظيفة الأخلاقيات/الامتثال
4. مكافحة الفساد يومًا بعد يوم
1. التدارك
2. الكشف
3. توثيق عملية صنع القرار
4. الرصد والتقييم
5. المحاسبة
6. التنبيه
7. العقاب
5. التحرك في وجه الممارسات الخطرة
1. الهدايا والدعوات
2. دفع التسهيلات
3. دعم العمل الخيري والرعاية التجارية¹
4. تضارب المصالح
5. الاستعانة بالوسطاء
6. التمويل السياسي
7. تمثيل المصالح وإجراءات الضغط

الملحق رقم 1

الملحق رقم 2

¹ لا تشمل هذه الفقرة أنشطة رعاية الإعلان والتي يحكمها المرسوم رقم 92-280 المؤرخ 27 آذار/مارس 1992 حول التزامات مقدمي خدمات الدعاية والرعاية والتسويق عن بعد.

2 • بوبنغ • ميثاق سلوك مكافحة الفساد

تمهيد

صاغت مجموعة بويغ برنامج امتثال لمكافحة الفساد منذ عام 2014 وقامت بتحديثه في عام 2017 لمراعاة قانون 9 كانون الأول/ديسمبر 2016 المسمى "قانون سابان 2".

استكمالاً للميثاق الأخلاقي، أردنا لهذا البرنامج أن يتطور ويأخذ في الاعتبار أحدث اللوائح والقوانين كي يصبح أكثر واقعية وعملية.

منذ عام 2017، أحرزت مكافحة الفساد تقدمات بالفعل في فرنسا وحول العالم وباتت متطلبات السلطة أكثر صرامة في هذا المضمار، لا سيما تحت تأثير بعض التشريعات خارج حدودنا الإقليمية. فالعواقب المحتملة لأي انتهاك من نوعه باتت خطيرة للغاية سواء للمجموعة أو رؤسائها أو معاونيها، من غرامات باهظة وأحكام بالسجن نافذة وحد من قدرة المجموعة على الوصول إلى المرافق العامة منها والخاصة وكذلك التمويل، وإلخ.

من الضروري إذن أن يفهم الجميع القواعد المطبقة في مكافحة الفساد وأن يتبناها ويحترمها بدقة.

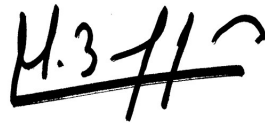
تمتنع مجموعتنا بطبيعة الحال عن أي عمل من أعمال الفساد. ويجب أن يكون رفض أي ممارسة فاسدة ضرورة أساسية لكل رئيس ومدير ومعاون.

نلفت انتباه الرؤساء والمدراء بشكل خاص إلى المسؤولية الخاصة الملقاة على عاتقهم في هذا المجال. من الضروري أن يقرأوا بعناية محتوى ميثاق السلوك هذا وأن يهتموا بنشره على نطاق واسع بين معاونيهم وأن يضمنوا التنفيذ الفعال له والامتثال لقواعد الحظر والتدارك والرقابة التي ينص عليها، في فرنسا والعالم على حد سواء.

ويجب أن يدرك المعاونون أن مجموعة بويغ لا تساو في الامتثال للقواعد التي تحظر الفساد. لهذا السبب، ينبغي تدريب جميع معاونيها على مكافحة الفساد. وقبل كل شيء، يجب أن يعرفوا أنه يمكنهم، عندما يجدون أنفسهم أمام أعمال فساد، الاعتماد على رؤسائهم المباشرين وعلى مسؤولي الأخلاقيات في فروع تخصصهم وفي المجموعة. فالمعاون لا يجدر أن يترك بمفرده في مثل هذه الحالة.

اوليفييه روسا
مدير عام المجموعة

مارتان بويغ
رئيس مجلس الإدارة



تعريف المصطلحات

- **استغلال النفوذ:** يمكن كالرشوة أن يكون معروضًا أو متلقى.
 - **استغلال النفوذ المعروض:** هو مطالبة شخص ما باستخدام نفوذه الحقيقي أو المفترض على شخص آخر وبمقابل بغرض الحصول منه على ميزة أو قرار.
 - **استغلال النفوذ المتلقى:** هو قبول ممارسة التأثير شخصيًا أو التماس مقابل ما بغرض التأثير.
- الرؤساء:** الممثلون المنتدبون للكيانات المشكلة للمجموعة.

فروع التخصص: تشير في هذه الوثيقة إلى شركة بويغ Bouygues SA وكل من فروع تخصص المجموعة، أي بتاريخ هذا الميثاق: بويغ للبناء Bouygues Construction وبويغ للعقارات Bouygues Immobilier وكولاس Colas (قسم أنشطة البناء) وقناة TF1 (قسم الإعلام) وبويغ للاتصالات Bouygues Telecom (قسم الاتصالات) وإيكوانس Equans (قسم الطاقات والخدمات).

- **الفساد:** يمكن للفساد أن يتخذ شكل رشوة معروضة أو رشوة متلقاة.
- **الرشوة المعروضة:** هي منح أو الموافقة على منح أي ميزة على الإطلاق، في فرنسا أو المهجر، لشخص طبيعي أو اعتباري، من القطاع العام أو الخاص، بحيث يؤدي هذا الأخير أو يمتنع عن أداء عمل ما مرتبط بمنصبه بغرض تعزيز مصالح الطرف الراشي. تكون الجريمة موصوفة حتى لو لم تمنح الميزة المخطط لها. وليس من الضروري إثبات وجود نية احتيالية لملاحقة الجريمة ومعاقبته.
- **الرشوة المتلقاة:** هي قبول أو التماس أي ميزة تستوفي الشروط المذكورة أعلاه.

الكيانات: جميع الشركات والمؤسسات التي يحكمها القانون الفرنسي والأجنبي، الخاضعة مباشرة أو غير مباشرة لـ "سيطرة" فروع تخصص المجموعة.

المجموعة: تشير إلى شركة بويغ Bouygues SA وجميع الشركات والكيانات التي يحكمها القانون الفرنسي والأجنبي، الخاضعة مباشرة أو غير مباشرة لـ "سيطرة" شركة بويغ (بما فيها الشركات المحاصة التي تسيطر عليها شركة بويغ أو فروع التخصص أو الكيانات). يتفق مفهوم "السيطرة" مع المعنى المقصود بأحكام المادتين L233-3 و L233-16 من قانون التجارة الفرنسي ويشمل بالتالي "السيطرة القانونية" و "السيطرة الفعلية" على حد سواء.

المدراء: يحدد كل فرع تخصص مفهوم "المدير" المنطبق على نطاقه وفق طبيعة عملياته وأنشطته.

مسئول الأخلاقيات ومسئول الامتثال: مسئول الأخلاقيات معين باسم المجموعة في كل فرع تخصص ولدى شركة بويغ المساهمة، وهو من حيث المبدأ المدير القانوني المكلف بنشر وتنفيذ الميثاق الأخلاقي وميثاق سلوك مكافحة الفساد وبرامج الامتثال وسياسات المجموعة. يمكنه الاعتماد على مسئول امتثال مكلف بالتنفيذ العملي لتلك الموضوعات.

- المسؤولون الرسميون:** الأشخاص المنتخبون أو الذين يضطلعون بوظائف عامة بما فيهم:
- الأشخاص الموظفون أو المستخدمون كوكلاء أو مندوبين من قبل إدارة وطنية أو إقليمية أو محلية، أو من قبل مؤسسة تابعة لتلك الإدارة، أو من قبل سلطة إدارية مستقلة،
 - والأشخاص الموظفون أو المستخدمون من قبل مؤسسة عامة،
 - والمرشحون لمنصب عام بمجرد إعلانهم عن ترشحهم،
 - وقادة الأحزاب السياسية،
 - وموظفي المنظمات العامة الدولية.

1. التزام المجموعة بمكافحة الفساد

تدين مجموعة بويغ الرشوة واستغلال النفوذ بجميع أشكالهم، سواء في القطاع العام أو الخاص، أكانوا معروضين أو متلقين ومرتكبين في فرنسا أو المهجر.

وكما يرد في ميثاقها الأخلاقي، تعتبر المجموعة أعمال الرشوة واستغلال النفوذ والجرائم ذات الصلة على أنها مخالفة للقيم المشتركة والمبادئ الأخلاقية التي تلتزم بها. بالتالي، فإن المجموعة تطبق سياسة "عدم التسامح إطلاقاً" إزاء أي خرق في هذا المجال، وتجعله يخضع لإجراءات تأديبية.

هذا الالتزام ضد الفساد له ما يبرره، خاصة وأن أي انتهاك للقوانين الوطنية و/أو الدولية، حتى ولو جرى على الصعيد المحلي أو اقتصر على مبلغ زهيد، يمكن أن تكون له عواقب وخيمة للغاية على المجموعة ورؤسائها ومعاونيها. فبالإضافة إلى دفع الغرامات المحتملة وإصدار أحكام نافذة بالسجن على الرؤساء، من المرجح أن تؤدي مثل هذا الانتهاك إلى:

- الحد من قدرة المجموعة على الوصول إلى المرافق العامة والخاصة،
- والحد من قدرة المجموعة على ممارسة أعمالها (مصادرة أصولها مثلاً، وقف أو تقييد بعض أنشطتها)،
- وتشديد شروط وصول المجموعة إلى الائتمان المصرفي وسوق التأمين والمستثمرين،
- والتسبب بفوضى داخلية والتأثير سلبيًا على المعاونين، و
- الإضرار بصورة المجموعة بشكل دائم.

لمراعاة الالتزامات المنصوص عليها في قانون 9 كانون الأول/ديسمبر 2016 حول الشفافية ومكافحة الفساد وتحديث الحياة الاقتصادية (المشار إليه في ما يلي باسم "قانون سابان 2"¹)، قامت المجموعة بمراجعة برنامج الامتثال لمكافحة الفساد لعام 2017 واستبدلته بميثاق سلوك مكافحة الفساد هذا.

يحدد هذا الميثاق الجديد تدابير الإعلام والتدارك والكشف والرصد والعقاب في مجال مكافحة الفساد في فرنسا والمهجر، الواجب تنفيذها داخل المجموعة².

يجوز لكل فرع تخصص أن يكمل هذه المبادئ أو يتبنى قواعد أكثر تقييداً في ما يخصه من تلك الواردة في هذا الميثاق، بحسب خارطة المخاطر الخاصة به أو خصوصيات أنشطته. وتخضع هذه الإضافات أو القواعد الأكثر صرامة لتصديق مسئول أخلاقيات المجموعة.

¹ وتحديداً المادة 17، 2، أولاً من قانون سابان 2.

² في حال وجود شركة محاصة يتحكم فيها بصفة مشتركة كيان تابع للمجموعة وأحد الشركاء وإذا تعذر فرض الامتثال لهذا الميثاق، يطلب من الشريك أن يتعهد تعاقدياً باحترام معايير تكون بحد أدنى مكافئة للمعايير الواردة في الميثاق.

2. جمهور ميثاق السلوك

ينطبق ميثاق السلوك هذا على جميع معاوين المجموعة ومدراءها¹ في سياق أنشطتهم وبغض النظر عن الكيان أو المشروع أو البلد المعني.

يتأكد كل فرع تخصص من أن كل كيان موجود ضمن نطاقه تلقى ميثاق السلوك ويعمل على احترام الالتزام به في فرنسا والمهجر.

كل معاون للمجموعة مسئول أيضًا عن مكافحة الفساد على اختلاف أشكاله.

أخيرًا، تتوقع المجموعة من أصحاب المصلحة الذين تتعامل معهم (العملاء والموردين والمقاولين من الباطن والمقاولين المشاركين والوسطاء) أن يطبقوا معايير مكافئة لتلك التي حددها ميثاق السلوك هذا.

¹ في حال وجود شركة محاصة يتحكم فيها بصفة مشتركة كيان تابع للمجموعة وأحد الشركاء وإذا تعذر فرض الامتثال لهذا الميثاق، يطلب من الشريك أن يتعهد تعاقدًا باحترام معايير تكون بحد أدنى مكافئة للمعايير الواردة في الميثاق.

3. كلنا معنيون

1. التزامات رؤساء المجموعة ومدراءها

يعد التزام رؤساء المجموعة ومدراءها أمرًا ضروريًا لنشر ميثاق السلوك وتبنيه من قبل جميع المعاونين.

ويعتبر دور الرؤساء أهم قدرًا، لا سيما وأن قانون سابان 2 جعلهم مسئولين عن صياغة وتنفيذ نظام لمكافحة الفساد يتضمن على وجه الخصوص برنامج امتثال، وذلك تحت طائلة العقوبات الشخصية¹.

لهذا السبب، تنتظر المجموعة من جميع رؤسائها ومدراءها أن يحتذوا سلوكًا مثاليًا من خلال:

- الامتناع عن أي ممارسة للفساد أو ارتكاب لجرائم ذات الصلة،
- تحديد تدابير الإعلام والتدارك الموضحة أدناه، و
- المشاركة في كشف ومعاينة أي معاون يخالف ميثاق السلوك.

يهتم رؤساء المجموعة وأبرز مدراءها بإضفاء الطابع الرسمي على هذا الالتزام خطيًا. ويجددون مسعاهم كل عامين مع مراعاة التغييرات التي قد تطرأ على اللوائح والقوانين، والتوصيات الصادرة عن الجهات الرقابية وأعلى المعايير.

أبرز شروط نظام مكافحة الفساد

الصفة المثالية للهيئة الإدارية شرط أساسي: أنتم سفراء ميثاق السلوك هذا لدى معاوين المجموعة وأصحاب المصلحة. لتحقيق هذه الغاية، عليكم تطبيق سياسة "عدم التسامح إطلاقًا" تجاه الفساد داخل فرع التخصص أو الكيان الذي تشرفون عليه. كما يتوجب عليكم تهيئة مناخ من الثقة يضمن لكل معاون أن يعبر فيه عن أي تساؤلات أخلاقية.

2. التزامات المعاوين

كل معاون للمجموعة مسئول عن مكافحة الفساد بجميع أشكاله. من هذا المنطلق وتحت طائلة تعريض نفسه للعقوبات لا سيما الجنائية منها، يحظر عليه:

- أي ممارسة تتمثل في ارتشائه أو رشوة جهة خاصة أو مسئول رسمي، مباشرة أو عبر وسيط، و
- ارتكاب جرائم شبيهة بالفساد (استغلال النفوذ وإخفاء المحسوبة² والاستيلاء بغير وجه على المصالح³ وتبويض المال⁴ والخ).

¹ انظر المادة 17، 4 و 5 من قانون سابان 2.

² بموجب المادة 432-14 من قانون العقوبات: "يحكم بالحبس لمدة سنتين وبغرامة قدرها 30.000 يورو على أمين للسلطة العامة أو شخص مكلف بمهمة المرافق العامة أو شخص يضطلع بمنصب انتخابي رسمي أو بتنفيذ مهام ممثل الدولة أو مسير شؤونها أو وكيلها، والمجمعات المحلية، والمؤسسات العمومية، والشركات المختلطة ذات المصلحة الوطنية المكلفة بمهمة المرافق العامة والشركات المختلطة المحلية أو أي شخص يعمل لحساب إحدى الأطراف المذكورة، مقابل توفيره أو محاولته توفير امتياز غير مبرر للغير عن طريق عقد مخالف للأحكام القانونية والتنظيمية السارية والتي هدفها ضمان حرية مشاركة المرشحين في المرافق العامة وفي إنايات الخدمات العامة وضمان المساواة في ما بينهم".

³ بموجب المادة 432-12 من قانون العقوبات: "يعاقب على قيام أمين للسلطة العامة أو شخص مكلف بمهمة المرافق العامة أو شخص يضطلع بمنصب انتخابي رسمي بأخذ أو تلقي أو الاحتفاظ بشكل مباشر أو غير مباشر بمصلحة ما في مؤسسة أو صفقة كانت مهمته داخلها زمن الوقائع الاهتمام بحراستها أو تسيرها أو تصفيتها أو تسديدها بصفة كاملة أو جزئية، بالحبس لمدة خمس سنوات وبغرامة قدرها 500.000 يورو مع إمكانية رفع المبلغ لغاية ضعف الحصيلة الناشئة عن الجرم".

⁴ بموجب المادة 324-1 من قانون العقوبات: "تبويض المال هو القيام بأي وسيلة من الوسائل بتسهيل التبرير الزائف لمنشأ السلع أو المداخر العائدة إلى مرتكب الجناية أو الجنحة، والتي جلبت له منفعة مباشرة أو غير مباشرة. ويعتبر تبويضًا للمال أيضًا تقديم المساعدة في عملية استثمار أو إخفاء أو تحويل سلعة مباشرة أو غير مباشرة ناتجة عن جنحة أو جنحة. يعاقب على التبويض بالحبس لمدة خمس سنوات وبغرامة قدرها 375.000 يورو".

في هذا الشأن، تنتظر المجموعة من جميع معاونيها أن يتبنوا ميثاق السلوك هذا وأن يراعوا يوميًا دواعي الحيطة والحذر والتبصر في سير أنشطتهم.

ومن أجل ضمان إدراك أصحاب المصلحة للتحديات التي تعنيها مكافحة الفساد (العملاء والموردون والمقاولون من الباطن والمقاولون المشاركون والوسطاء)، يعمل المساعدون على احترام علاقتهم مع هؤلاء لمعايير الامتثال السارية داخل المجموعة.

في الصدارة

أنتم وكلاء الخط الأول للامتثال اليومي. يجب أن تتيح لكم الأدوات التي تضعها المجموعة في متناولكم الإجابة عن أسئلتكم المتعلقة بكشف الفساد ومكافحته.

مع ذلك وإذا ساورتكم أي شكوك أو أسئلة، لا ترددوا في الاتصال بمسئولكم المباشر أو بالإدارة القانونية أو بمسئول الامتثال، أو حتى بمسئول أخلاقيات فرع التخصص أو المجموعة.

3. دور وظيفة الأخلاقيات/الامتثال

تتخذ المجموعة الوسائل اللازمة لمكافحة انتهاكات الأمانة.

يشرف مسئول الأخلاقيات على وظيفة الأخلاقيات/الامتثال، وهو من حيث المبدأ المدير القانوني لفرع التخصص ويتلقى دعمًا من فرق معينة (مسئول الامتثال عند الاقتضاء).

من أبرز مهام وظيفة الأخلاقيات/الامتثال:

- تنظيم عمليتي نشر وتطبيق ميثاق السلوك،
- وتقديم المشورة للمعاونين بشأن الأمور المرتبطة بالميثاق، و
- اقتراح إضافات أو رسوم توضيحية إلى الميثاق، والتي تبرزها بعد تقييم المخاطر خصائص نشاط فرع التخصص. ويصدق مسئول أخلاقيات المجموعة على تلك الإضافات.

في كل فرع تخصص، تم إنشاء لجنة للأخلاقيات تابعة لمجلس الإدارة. تجتمع اللجنة بانتظام لفحص القضايا المتعلقة بالأخلاقيات وتقييم نظام حظر الفساد وكشفه المعمول به. كما تساهم في تحديد قواعد السلوك أو خطط العمل التي يجب أن تلهم سلوك الرؤساء والمعاونين.

4. مكافحة الفساد يومًا بعد يوم

1. التدارك

الإعلام

لضمان التعرف الأمثل لكل رئيس ومعاون على ميثاق السلوك، فإن الميثاق متاح دومًا على شبكة الإنترنت للمجموعة ولكل فرع تخصص، وببشئ الوسائل الأخرى التي تقرها فروع التخصص.

يتحقق كل فرع تخصص بانتظام ووفقًا للاشتراطات التي يحددها من أن محتوى الميثاق والتزام المجموعة بمكافحة الفساد معروفين للجميع. ويرسل لرؤسائه ومعاونيه جميع المعلومات المفيدة لأنشطتهم وعلى سبيل المثال:

- جميع الملاحظات المكرسة للممارسات التي تتطلب عناية خاصة في مكافحة الفساد،
- وجميع التنبيهات أو تدابير الرصد القانوني والتنظيمي بشأن تشريعات مكافحة الفساد (توصيات السلطات والسوابق القضائية وتعديلات النصوص) في أسرع وقت ممكن، و
- جميع المعلومات حول نزاهة أصحاب المصلحة في ما يتعلق بالجانب القانوني لفرع التخصص، وعند الاقتضاء خدمات الاستشارة والتوريد الخارجية المتخصصة.

أخيرًا، يبذل كل فرع تخصص قصارى جهده لضمان امتثال عملائه ومورديه من الدرجة الأولى ومقاوليه من الباطن ومقاوليه المشاركين ومستشاريه ووسطائه وشركائه، لميثاق السلوك أو لتطبيق معايير مكافحة.

التدريب

يضع كل فرع تخصص نظام تدريب يتلاءم مع أنشطته والمناطق الجغرافية التي يعمل في إطارها. ويتضمن هذا النظام:

- وحدة تدريب إلزامي عبر الإنترنت، مخصصة لجميع المعاونين. تركز هذه الوحدة على ميثاق السلوك واللوائح والقوانين المنطبقة في مجال مكافحة الفساد.
- وحدة تدريب نوعية وجهًا لوجه، مخصصة للرؤساء والمعاونين الأكثر تعرضًا لمخاطر الرشوة واستغلال النفوذ¹.

المتابعة التعاقدية

يتعين على كل فرع تخصص أن يحدد العقود التي يجب أن تدرج فيها إلزاميًا بنود مكافحة الفساد.

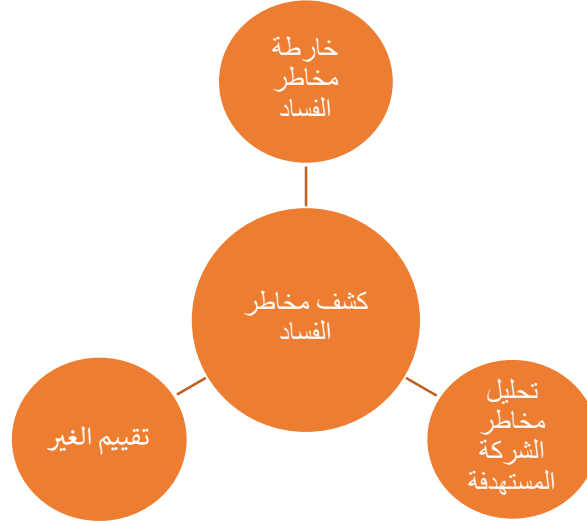
ويتوجب إدراج شرط شبيه كحد أدنى في المستندات التالية:

- العقود التي تنطوي على مخاطر الفساد (مثل اتفاقيات الشراكة والشركات المحاصة وعقود دعم العمل الخيري أو الرعاية التجارية وعقود استحواذ شركة مستهدفة وعقود الوسطاء)،
- وعقد العمل أو الالتزام الفردي لمعاون معرض في سياق المهام التي يضطلع بها لمخاطر الفساد (مثل معاون تم تكليفه بمسئولية فرع أو كيان أو مشروع، أو بوظيفة تجارية أو بقسم مشتريات)، و
- تفويض للصلاحيات الممنوحة للرئيس المسئول عن كيان أو قسم أو مشروع، أو مخول بتقديم التزامات مالية أو بأداء مهمة داخل قسم مبيعات أو مشتريات.

¹ على سبيل المثال، المعاونون المفترض إرسالهم إلى بلدان لا يتعدى فيها مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية الخمسين (راجع أحدث مؤشر لمدركات الفساد المتوفر له رابط في الملحق رقم 2).

2. الكشف

وضعت المجموعة العديد من الأدوات التي تسمح بكشف مخاطر الفساد الخاصة بأنشطتها منذ مراحلها الأولى. في هذا الصدد، تجرى عمليات التحقق من الامتثال بالضرورة عند إطلاق أي مشروع كبير أو نشاط مستجد أو موقع جديد.



خارطة مخاطر الفساد

يضع كل فرع تخصص خارطة مستنبطة للمخاطر، مخصصة لتحديد وتحليل وتصنيف مخاطر تعرض كياناته للطلبات الخارجية المرتبطة بالفساد. ومما تأخذه خارطة المخاطر في الاعتبار، قطاعات الأعمال والمناطق الجغرافية التي تمارس فيها الكيانات أنشطتها. ويجري كل عام تقييم للحاجة المحتملة لتحديث الخارطة.

تقييم الغير

يتبع كل فرع تخصص إجراءات لتقييم وضع عملائه ومورديه من الدرجة الأولى ووسطائه وشركائه عمومًا، بالنظر إلى خارطة المخاطر التي تم وضعها في شؤون الفساد. يجب أن تكون هذه التقييمات فعالة ومفصلة وموثقة ومحدثة وفقًا لمستوى المخاطر المرتبطة بالغير وبطور العلاقة.

تحليل مخاطر الشركة المستهدفة

تشرط المجموعة أن يخضع أي اندماج مع شركة مستهدفة أو استحواذ أو استيعاب لتحليل صارم مسبق لمخاطر الفساد.

تقييم الغير: نقاط يجب مراعاتها

يشمل تحليل مخاطر أحد الشركاء على سبيل المثال وبالنظر إلى خارطة المخاطر الموضوعية من فرع التخصص أو الكيان المعنى:

- معرفة ماضيه وبيئته،
- التعرف على هيكل مساهميه وعلى أبرز رؤسائه والمستفيدين الفعليين¹،
- السعي للتعرف على علاقاته المحتملة مع المسؤولين الرسميين،
- تحديد أي إدانات صدرت بحقه لخرق الأمانة أو أي إجراءات قضائية مازالت قيد المتابعة،
- تحديد العناصر الرئيسية لنظام مكافحة الفساد لديه، و
- توثيق جميع مراحل التحليل القائم.

هذه النقاط ستطلبها السلطات منكم في حال إجراء تفتيش.

3. توثيق عملية صنع القرار

تنفذ الإدارات القانونية لكل فرع تخصص سياسة للأرشفة لتلائم جميع الوثائق المتعلقة بتنفيذ ميثاق السلوك، ولا سيما خارطة مخاطر الفساد وتقييم الغير وتحليل المخاطر الذي تم إجراؤه.

يجب أن تتيح هذه الأرشفة لكل فرع تخصص/ لكل كيان تبرير سير أعماله وفقاً للوائح والقوانين المعمول بها.

يتم الاحتفاظ بهذه المستندات لفترة زمنية كافية لا تقل عن خمس سنوات.

4. الرصد والتقييم

تكون القواعد والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق السلوك فعالة شرط رصدها وتقييمها وتحسينها بانتظام.

تقع على عاتق كل رئيس ومدير عهد إليهما بالمسؤولية التشغيلية لكيان تابع للمجموعة أن يضمننا انتظام العمليات ووضع الضوابط المناسبة واستخدام وسائل التقييم المتاحة لهما على مستوى المجموعة أو فرع التخصص.

ينفذ كل فرع تخصص عدة مستويات من رصد تطبيق ميثاق السلوك وتقييمه:

- **المستوى الأول:** يقوم جميع معاونين بمراقبة امتثال أنشطته للتشريعات المعمول بها.
- **المستوى الثاني:** تتأكد الرقابة الداخلية في كل فرع تخصص من تنفيذ التقييمات الذاتية بشكل صحيح وتعد تقريراً يرفع إلى مسئول الأخلاقيات ومسئول الامتثال. يعتمد مسئول الامتثال على تقرير الرقابة الداخلية هذا لصياغة إبلاغ عن تنفيذ ميثاق السلوك والتحسينات التي طرأت، أو تلك المرتقبة والصعوبات التي تمت مواجهتها وخطط العمل التي يجدر تنفيذها.
- **المستوى الثالث:** تنفذ إدارة التدقيق في فروع التخصص وشركة بويغ مهام تدقيق منتظمة للتحقق من أن عمليات المجموعة يتم تنفيذها وفقاً لمبادئ ميثاق السلوك وإطار الرقابة الداخلية للمجموعة وفرع التخصص على حد سواء. ترفع استنتاجات تقرير التدقيق الداخلي إلى مسئول الأخلاقيات ومسئول الامتثال في فرع التخصص والمجموعة، وكذلك إلى لجنة الأخلاقيات. وتؤخذ في الاعتبار لتعزيز ميثاق السلوك عند الاقتضاء.

¹ المستفيد هو شخص طبيعي أو أكثر يمتلكون سواء مباشرة أو غير مباشرة أكثر من 25٪ من حصص المؤسسة أو أسهمها، أو يمارس سيطرته على الهيئات الرئاسية أو الإدارية لمؤسسة الاستثمارات الجماعية وعند الاقتضاء لشركة التسيير أو شركة إدارة المحفظة التي تمثله. انظر المادة R561-2 من قانون النقد والمالية.

الامتثال كمعيار تقييم سنوي للرؤساء والمدراء

إن مدى تنفيذ ميثاق السلوك ودواعي الحيطة والحذر المتبعة في مجال ممارسات مكافحة الفساد عنصراً لتقييم يؤخذان في الاعتبار بمناسبة التقييمات السنوية لرؤساء المجموعة ومدراءها.

بالتالي، فإن أي معاينة خلال السنة المالية المنصرمة لنقص في تدارك الفساد وكشفه داخل الفرع المعني تؤخذ في الحسبان ويحتمل أن تؤثر على التقييم السنوي.

5. المحاسبة

من أجل ضمان استخدام الأموال وغيرها من الأصول بحسن نية لأغراض تجارية، تعمل المجموعة على قيد عملياتها وصفقاتها بأمانة وصدق في حسابات كل كيان وفقاً للتشريعات المعمول بها وللإجراءات الداخلية.

يجب على كل مدير أو معاون يقوم بقيود حسابية أن يكون دقيقاً على وجه الخصوص وأن يضمن وجود وثائق ثبوتية مقابل كل قيد. بالإضافة، فإن أي تحويل مالي يتطلب توخي الحيطة والحذر بشكل خاص، تحديداً في ما يتعلق بهوية المتلقي وبسبب التحويل.

أخيراً، يجب إشراك قسمي المحاسبة والمالية تحديداً في كل من هذه الموضوعات.

6. التنبيه

عملاً بمقتضيات الميثاق الأخلاقي، تشجع المجموعة حرية التعبير: يمكن للمعاونين والمدراء أيضاً أن يحيلوا إلى مسئوليتهم المباشرين أو إلى الإدارة القانونية أو مسئول الامتثال أو مسئول الأخلاقيات أي مخاوف أو استفسارات حول ممارسة مخالفة لميثاق السلوك.

أنشأت المجموعة آلية تنبيه داخلي تهدف إلى جمع التبليغات المرفوعة من أي معاون (حتى الخارجيين أو العرضيين) أو رئيس أو صاحب مصلحة بخصوص (1) جنائية أو جنحة، أو (2) تهديد أو ضرر بالمصلحة العامة، أو (3) انتهاك أو محاولة إخفاء انتهاك لالتزام دولي صادقت عليه فرنسا أو وافقت عليه حسب الأصول، أو فعل انفرادي لمنظمة دولية تم اتخاذه على أساس مثل هذا الالتزام، أو قانون الاتحاد الأوروبي، أو القوانين واللوائح السارية، أو (4) خرق لميثاق السلوك. مسئول أخلاقيات فرع التخصص المعني هو الطرف المتلقي لآلية التنبيه الداخلي. عندما يعتبر الطرف المبلغ أن المسألة التي هو أمامها تتجاوز إطار فرع تخصصه، يسعه الاتصال بمسئول أخلاقيات المجموعة. ويجوز لمسئول أخلاقيات فرع التخصص أن يرسل أيضاً تنبيهاً إلى مسئول أخلاقيات المجموعة إذا اعتبر أن المسألة تتجاوز إطار فرع تخصصه.

يرد تفصيل اشتراطات إحالة التبليغات وجمعها ومعالجتها في ملحق الميثاق الأخلاقي " الإجراءات الداخلية الخاصة بتلقي التبليغات ومعالجة التنبيهات ".

ضرورة عدم غض الطرف

لا ينبغي لأحد أن يسكت عن عمل الفساد مهما كان.

إن عدم تدخلنا لتدارك اقتراف سلوك غير مشروع رغم علمنا به وامتلاكنا الصلاحيات لمنعه يمكن اعتباره تواطؤًا بنظر السلطات القضائية.

إذا شهدتم عملاً من أعمال الفساد، فمن واجبكم الإبلاغ عنه دون تأخير، وعلى الكيان أو فرع التخصيص المعنى من ثم أن يقرر إلى جانب مسؤول الأخلاقيات والإدارة القانونية ما إذا كانت هناك حاجة لإحالة الأمر إلى السلطات.

7. العقاب

تخضع أعمال الفساد والتخلف عن تدارك الفساد لمعاقبة السلطات الإدارية والقضائية، وفقاً للإجراءات التي جرى التذكير بها في الملحق رقم 1 من ميثاق السلوك هذا. وتبقى العقوبات المالية التي قد تقضي بها دائرة القضاء واجبة على الرئيس أو معاون وعلى نفقته الخاصة.

وتطبيقاً لسياستها القائمة على "عدم التسامح إطلاقاً" مع أعمال الفساد، تحتفظ المجموعة بحقوقها في اتخاذ أي إجراء تراه ضرورياً إذا اكتشفت أي خرق لقواعد الامتثال الخاصة بها.

وفي جميع الأحوال، تتخذ العقوبات وتدابير التدارك:

- إلغاء انتداب الرئيس أو المعاقبة التأديبية للمعاون (والتي قد تصل إلى حد التسريح) في حال انتهاك ميثاق السلوك أو ارتكاب فعل يعرض كيانه أو فرع تخصصه أو شركة بويغ لعواقب أعمال الفساد،
- رفع شكوى واتخاذ صفة الادعاء الشخصي في حال اكتشاف أعمال الفساد، و
- إنهاء العلاقات التعاقدية مع أي مقاول من الباطن أو مقاول مشارك أو شريك ارتكب عملاً من أعمال الفساد.

5. التحرك في وجه الممارسات الخطرة

نيل رحلة سفر من قبل أحد الموردين، دعم فريق لكرة قدم ماليًا، تمويل عمل خيري، الالتحاق بمساهمي أحد العملاء، دفع عمولة لوكيل من أجل تسريع التخليص الجمركي لبضائع، الدخول على اتصال بنائب في البرلمان مكلف بمشروع قانون "حساس" من وجهة نظر المجموعة، وإلخ: كلها مواقف من المحتمل أن يواجهها رؤساء المجموعة ومعاونوها، والتي قد تنطوي على مخاطر الفساد.

من الضروري أن يعرف الجميع كيفية تحديد تلك الممارسات المحفوفة بالمخاطر وكيفية التصرف وفقًا لذلك، لتفادي وضع مسئوليتهم الخاصة ومسئولية المجموعة على المحك.

1. الهدايا والدعوات

صحيح أن تقديم الهدايا والدعوات أو تلقيها جزء لا يتجزأ من حياة الأعمال، لكنه قد يثير الشكوك أيضًا في حياد الشخص الذي يقدمها/يتلقاها. في مطلع عام 2020، نشرت المجموعة سياسة "الهدايا والدعوات" التي تسمح لمعاوني المجموعة بالتعرف على الشروط التي يمكنهم بموجبها منح الهدايا والدعوات أو قبولها.

إن المبادئ المنصوص عليها في هذه السياسة تعني أن كل رئيس أو معاون يمتنع عن تقديم/تلقي الهدايا والدعوات التي لا تتوافق طبيعتها (سلع إنتاجية، دفع نقدي، إعفاءات ديون، وإلخ) أو قيمتها (تجاوز الحدود التي أقرتها القوانين الداخلية) أو فترتها (طلبات عروض، اتخاذ قرار ما) مع سياسة "الهدايا والدعوات" الخاصة بالمجموعة.

يترتب عن هذه المبادئ أن الهدايا/الدعوات تخضع حسب قيمتها لطلب معلومات أو لإذن من المسؤول المباشر، بعد استشارة مسئول الامتثال أو المدير القانوني عند الاقتضاء. يجب تتبع هذه الهدايا/الدعوات وقيدها بوضوح إذا لزم الأمر في حسابات الشركة.

الهدايا والدعوات: الممارسات الفضلى

أمام كل موقف يحتمل أن تقدموا فيه هدية/دعوة أو تتلقوها، عليكم الرجوع إلى سياسة "الهدايا والدعوات" الخاصة بالمجموعة، وعند الاقتضاء إلى فرع التخصص المعنى.

اسألوا أنفسكم الأسئلة التالية:

- "هل ضميري مرتاح تجاه هذه الهدية/الدعوة؟"
- "هل سيكون ضميري مرتاحًا إذا تم الكشف عن وجود هذه الهدية/الدعوة؟"
- "ما هو السياق بالضبط؟ هل الهدية/الدعوة ممنوحة من باب المجاملة أو بحكم العلاقة التجارية أو بانتظار إسداء مقابل؟"
- "هل هذه الهدية/الدعوة مناسبة بالنظر إلى ممارسات مهنتي؟"
- "من خلال تقديمي هذه الهدية/الدعوة أو تلقيها، هل سأحافظ على استقلاليتي؟"
- "هل ستتأثر صورة الكيان/فرع التخصص الذي أتبع له أو صورة المجموعة ككل من ذلك؟"

إذا ساورتكم أي شكوك حول المسألة، لا تترددوا في الاتصال بإدارتكم القانونية أو بمسئول الامتثال.

2. دفع التسهيلات

يشمل دفع التسهيلات المدفوعات غير المستحقة، الممنوحة للمسؤولين الرسميين (أو المطلوبة منهم) من أجل تسهيل عملية ما أو تنفيذ معاملات إدارية روتينية (تخليص جمركي للمعدات، الحصول على تأشيرة أو تصريح، وإلخ) حين يحق لمقدم الطلب الحصول عليها بموجب القانون.

يتمثل موقف المجموعة في منع أي رئيس أو معاون من دفع أي تسهيلات، عدا طلبات الدفع تحت الإكراه أو وجود تهديد لحياة المعاون وسلامته وأمنه.

3. دعم العمل الخيري والرعاية التجارية¹

تقدر المجموعة العمل الخيري حق قدره، وهو جزء من رغبتها المعروضة في الميثاق الأخلاقي المشاركة في حياة المجتمع. بالإضافة، تشجع المجموعة على المساهمة في إقامة الأحداث الرياضية والثقافية والفنية والعلمية وفقًا للقيم التي تنادي بها.

مع ذلك، فإن عمليات دعم العمل الخيري والرعاية التجارية تنطوي على مخاطر فساد، حيث يمكنها أن تكون وسيلة لإخفاء و/أو ارتكاب أعمال غير مشروعة بشكل غير مباشر.

يتجلى دعم العمل الخيري في منح مبلغ من المال أو سلع أو خدمات دون مقابل لمؤسسة تعمل للمنفعة العامة.

أما الرعاية التجارية فهي المساهمة في تمويل مؤسسة ما أو حدث مثل ندوة أو مؤتمر أو حدث رياضي، من أجل الاستفادة من العائد التجاري الإيجابي الذي يحتمل حدوثه بفضل المشاركة أو الشراكة العلنية في ذلك الحدث. لذلك، تهدف الرعاية التجارية إلى تعزيز الصورة التجارية لمنتج أو علامة تجارية عبر نشر الدعايات تحديدًا.

يجب أن تسعى هذه العمليات إلى تحقيق هدف مشروع وألا تكون بأي شكل من الأشكال وسيلة لإخفاء و/أو ارتكاب أعمال غير مشروعة بشكل غير مباشر (دفع غير مشروع، رشوة، استغلال نفوذ، وإلخ) و/أو المشاركة في أنشطة تمتنع المجموعة عن القيام بها (تمويل أحزاب سياسية مثلًا).

تمتنع المجموعة إذن عن المشاركة في أي عمليات دعم للعمل الخيري أو رعاية تجارية:

- تهدف للحصول أو الحفاظ على عقد ما أو قرار أو ترخيص،
- تشتت تنفيذ مشروع أو تجري في حقبة زمنية استراتيجية لهما تأثير على مصالح فرع التخصص أو الكيان المعني (طلب عروض مازال قائمًا، طلب ترخيص قيد المتابعة، وإلخ)،
- بمجرد إدانة المستفيد و/أو مسؤوليه جنائيًا أو متابعتهم من قبل الهيئات الرقابية (ديوان المحاسبة في فرنسا) بعد التشكيك في إدارتهم،
- بمجرد سعي المستفيد الجلي إلى تحقيق مصلحة شخصية أو تبنيه سلوكًا أو نهجًا في الإدارة يثير ارتيابًا من إمكانية ارتكاب أعضائه لاختلاسات أموال أو حتى تجعله ممكنًا،
- بمجرد الاستفادة الشخصية المباشرة للمعاون بالمشروع، أو
- بمجرد عدم إيفاء عملية الرعاية التجارية المعنية بأي شكل من الأشكال بسياسة التسويق أو الاتصال لفرع التخصص أو الكيان المعني.

في ما يتعلق بعمليات دعم العمل الخيري، يتعين على كل فرع تخصص أن يحدد بالتشاور مع لجنة الأخلاقيات الخاصة به محاور سياسة دعمه للعمل الخيري. عندما ينحرف دعم أحد الأعمال الخيرية عن السياسة المحددة مسبقًا، ترفع المسألة أمام لجنة أخلاقيات كل فرع تخصص كي يتسنى لها تصديق العملية المخطط لها والمصادقة كذلك على المستفيد وعلى شكل المساهمة.

¹ لا تشمل هذه الفقرة أنشطة رعاية الإعلان والتي يحكمها المرسوم رقم 92-280 المؤرخ 27 آذار/مارس 1992 حول التزامات مقدمي خدمات الدعاية والرعاية والتسويق عن بعد.

أخيرًا ولكل عملية دعم لعمل خيري أو رعاية تجارية، تشترط المجموعة ما يلي:

- أن يخضع الكيان المستفيد لتحليل بشأن مخاطر الأمانة،
- أن يضيف الطابع الرسمي على المساهمة على شكل عقد خطي،
- أن يشهد الرئيس أو معاون المبادر بالمشروع بالعلاقة القائمة (أو بانعدام العلاقة) مع المستفيد من العملية المعنية، و
- أن يجري تتبع المساهمة للتأكد من حسن استخدامها للأغراض المنصوص عليها في العقد.

الشروع في دعم عمل خيري أو رعاية تجارية: النقاط الحساسة

مثال: يشارك فرع التخصص في طلب عروض صادر عن إحدى البلديات. يقترح عمدة البلدية أن يقوم المعاون في فرع التخصص والمكلف بصياغة الإجابة على طلب العروض، برعاية المسابقة الرياضية التي تقيمها البلدية في الفترة ذاتها.

السلوك الذي يجب اعتماده:

يجب على الدوام أن تتوخوا الحيطة والحذر بشأن السياق الذي يتم فيه تخصيص عمليات دعم العمل الخيري أو الرعاية التجارية. ويحظر هذا النوع من العمليات حظرًا تامًا عندما يكون فرع التخصص في طور التفاوض مع البلدية. إذا ساورتكم أي شكوك حول المسألة، لا ترددوا في الاتصال بمسئول الامتثال أو بالإدارة القانونية لفرع تخصصكم.

4. تضارب المصالح

يقع التضارب في المصالح عندما تتعارض المصالح الشخصية لرئيس أو معاون أو تتنافس مع مصالح كيان المجموعة الذي يمارس فيه الرئيس أو المعاون أنشطته المهنية.

يدعو الميثاق الأخلاقي من كل رئيس أو معاون التأكد من أنه لا يقوم مباشرة أو غير مباشرة بنشاط من شأنه أن يضعه في حالة تضارب في المصالح مع كيانه أو فرع تخصصه. في حال وجد هذا الرئيس أو المعاون نفسه أمام موقف تضارب مصالح، سواء كان محتملاً أو ثابتاً، يتعين عليه مشاوره رؤسائه المباشرين دون إغفال أي معلومة.

وقد تبنت المجموعة في هذا المضممار برنامج امتثال مخصص لتضارب المصالح.

التصريح بتضارب في المصالح

مثال: نسيبتكم هي مدير عام مؤسسة ترغب في أن يتم اختيارها كمورد جديد لفرع تخصصكم. كجزء من المهام التي تضطلعون بها، لديكم تأثير على عملية اختيار ذلك المورد.

السلوك الذي يجب اعتماده:

يجب التصريح بشكل فوري بهذا التضارب أمام مسئولكم المباشر كي يتسنى له بالتعاون مع مسئول الامتثال أو الإدارة القانونية بحسب الحالة القيام بإجراءات المعالجة المناسبة (مثل عدم المشاركة في عملية الاختيار المذكورة أو اتخاذ تدابير ملائمة للحفاظ على سرية الملف، وإلخ).

5. الاستعانة بالوسطاء

تعريف الوسيط

الوسيط هو أي شخص اعتباري أو طبيعي، بغض النظر عن وضعه الإداري أو قطاع نشاطه، يمارس نيابة عن المجموعة أو إحدى فروع تخصصها أو كياناتها، بصفة رئيسية أو عرضية، إجراء يتمثل في التسهيل لدى طرف ثالث من القطاع العام أو الخاص إبرام عقد أو الحصول على التزام أو قرار أو ترخيص من أي نوع.

لا يعتبر الشخص الذي تتمثل مهمته حصريًا في تقديم خدمات الاستشارة الفنية أو الفكرية، دون أي خدمة وساطة، وسيطًا بالمعنى المقصود في الفقرة السابقة. هذا التقييم هو من مسؤولية الرئيس أو معاون الذي يعين الشخص المعني. أمام أي شكوك حول طبيعة الخدمة المرتقبة، ينبغي استشارة الإدارة القانونية أو مسئول الامتثال المعني.

موقف المجموعة

يحظر الاستعانة بالوسطاء حظرًا تامًا عندما يرتبط الأمر بقيامهم بإجراءات لا يحق للمجموعة أو لفروع التخصص التابعة لها أو الكيانات القيام بها بذاتها، أو حين يوجد ما يدعو جديًا للتشكيك في نزاهتها بعد تنفيذ جميع الإجراءات الاحترازية.

في حالات معينة وعندما ترغب بعض الكيانات بدخول مرفق جديد أو تحتاج إلى مساعدة أو مؤازرة محترف مؤهل لإجراء مفاوضات أو تعاملات تجارية أخرى، يمكن التفكير في الاستعانة بالوسطاء.

مع ذلك، من المحتمل أن تنطوي هذه الممارسة على مخاطر، حيث يتعرض الشخص الاعتباري الذي طلب مساعدة الوسيط أو مؤازرته لصدور عقوبات مشددة بحقة في حال ارتكاب الوسيط لأعمال فساد. لهذا السبب، يجب توخي الحذر في الاستعانة عند الضرورة بالوسطاء.

علاوة على ذلك، يخضع اختيار الوسيط وأي تعاون معه لمزيد من الحيطة والحذر عندما:

- يتدخل الوسيط على مستوى مسئولين رسميين،
- يتم اقتراح/فرض الوسيط من قبل طرف ثالث (مسئول رسمي، عميل، وإلخ)، أو
- يشترط القانون المحلي الاستعانة بوسيط لتنفيذ العملية المرتقبة.

إن الاستعانة بشخص طبيعي لأغراض الوساطة ليس مسموحًا من حيث المبدأ. لكن يجوز الخروج عن هذه القاعدة شرط الحصول على إذن مسبق من الإدارة القانونية أو مسئول الامتثال المعني. يجب تبرير هذه الاستثناءات وإضفاء الطابع الرسمي عليها في سياق إجراء يخضع لمصادقة مسئول أخلاقيات فرع التخصص ومسئول أخلاقيات المجموعة.

أخيرًا، يحتفظ كل فرع تخصص بخيار حظر أو تقييد الاستعانة بأنواع معينة من الوسطاء، بحسب خارطة المخاطر الخاصة به.

التصديق المسبق

تدعو المجموعة المعاون الراغب في الاستعانة بوسيط أن يعلم الإدارة القانونية أو مسئول الامتثال المعني أولاً وأن يجري الفحوصات التالية:

- هل الوسيط شخص اعتباري؟
- هل له وجود قانوني وعنوان فعلي؟
- هل حساباته مقيدة؟
- من هم المستفيدون الفعليون منه؟
- هل لديه خبرة وسمعة كافيتين في مجاله وموارد تتناسب مع المهام التي يقترحها (تم التحقق من صحة أنشطته، لطالما نفذ المهام الموكلة إليه، عملائه يتحلون بالجدية، معرفته بالقطاع/بالبالد أكيدة، وإلخ)؟

النقاط التي يجب أن تثير انتباهكم

عند قيامكم بتحليل المخاطر، يجب أن تولوا اهتمامًا خاصًا بما يلي:

- أي تضارب في المصالح،
- الروابط الشخصية و/أو المهنية بين الوسيط والمسؤولين الرسميين،
- صعوبة جمع المعلومات اللازمة لتحليل المخاطر،
- الطبيعة المشبوهة أو غير المبررة لبعض شروط الوسيط (إخفاء هويته، حصرية العلاقة مع العميل، وإلخ)،
- وجود أي إدانات بحق الوسيط أو أحد رؤسائه أو مساهميه بتهمة خرق الأمانة،
- شروط الدفع التي يقترحها الوسيط (دفع نقدي، تسديد على حساب مصرفي موجود في ملاذ ضريبي أو على حساب آخر غير حساب الوسيط، وإلخ) أو قيمة المكافأة المرجوة، و
- رفض الوسيط الالتزام بقواعد مكافحة الفساد.

يتم اتخاذ قرار الاستعانة بالوسيط وفقًا لعدد النقاط التي جرى تحديدها وأهميتها، بالتعاون مع الإدارة القانونية أو مسئول الامتثال أو مسئول الأخلاقيات المعني.

ترسيم العلاقة تعاقدياً

ينبثق عن كل علاقة عمل مع أحد الوسطاء بالضرورة إبرام عقد يتم تحريره بالتعاون مع الإدارة القانونية أو مسئول الامتثال. ويوقع على ذلك العقد الممثل المنتدب لفرع التخصص أو الكيان المعني.

ينظم العقد الخدمات التي سيقدمها الوسيط ويتضمن بنداً خاصاً بمكافحة الفساد.

قد تدخل فروع التخصص استثناءات لهذه المبادئ بحسب الأنشطة التي تضطلع بها. يجب تبرير هذه الاستثناءات وإضفاء الطابع الرسمي عليها في سياق إجراء يخضع لمصادقة مسئول أخلاقيات فرع التخصص ومسئول أخلاقيات المجموعة.

توضع قائمة محدثة بعقود الوسيط المبرمة (وكذلك بملاحقها) وترفع بانتظام إلى مسئول أخلاقيات فرع التخصص المعني.

أجر الوسيط

يكون أجر الوسيط، الخاضع لإطار تعاقدي، على الدوام مقابل لخدمات حقيقية ومبررة. في هذا الصدد، يجب:

- أن يكون الأجر متناسباً مع مدة المهمة ومدى تعقيدها،
- أن يتضمن بالضرورة جزءاً ثابتاً جزافياً، مع الإشارة إلى أن الأجر إذا تضمن جزءاً متقلباً مرتبطاً بنجاح العملية (رسوم النجاح)، فلا يجوز أن يتجاوز مبلغ هذا الجزء الأخير مبلغ الجزء الثابت بأي حال من الأحوال. وفي حال دفع رسوم نجاح، يصادق على هيكل وشروط الدفع للوسيط من قبل مسئول أخلاقيات فرع التخصص المعني،
- أن يسدد بتقدم المهمة أولاً بأول ويخضع لتقديم الوسيط فواتير موثقة تبرر الخدمات المقدمة (دراسات، وثائق حول تنفيذ العقد، تقارير، محاضر اجتماعات، وإلخ)، و
- أن يتم على حساب مصرفي موجود في بلد المشروع الذي تدخل من أجله. وإذا لم يكن الوسيط يحمل جنسية بلد المشروع، يمكن بدلاً من ذلك أن يتلقى أجره في البلد الذي يقوم فيها بنشاطه الرئيسي.

قد تدخل فروع التخصص استثناءات لهذه المبادئ بحسب الأنشطة التي تضطلع بها. يجب تبرير هذه الاستثناءات وإضفاء الطابع الرسمي عليها في سياق إجراء يخضع لمصادقة مسئول أخلاقيات فرع التخصص ومسئول أخلاقيات المجموعة.

6. التمويل السياسي

في فرنسا، يحظر على الأشخاص الاعتباريين تمويل أنشطة الأحزاب السياسية حظرًا تامًا، وكذلك تمويل أي شخصية سياسية أو حملته الانتخابية. ويسود مثل هذا الحظر في العديد من البلدان الأخرى.

تتمثل السياسة العامة للمجموعة في عدم الإسهام في تمويل الأحزاب أو السياسيين، سواء مباشرة أو غير مباشرة من خلال الجمعيات ومراكز الفكر والمؤسسات وإلخ.

7. تمثيل المصالح وإجراءات الضغط

تنفذ المجموعة إجراءات لتمثيل مصالحها (أو ممارسة الضغط¹) كي يتم التعرف على أنشطتها بشكل أفضل وفهمها بشكل أمثل. يقوم رؤساء المجموعة وكل فرع تخصص بتحديد وإقرار أهداف إجراءات الضغط التي يتعين تنفيذها وأساليبها. تتوافق هذه الإجراءات مع اللوائح والقوانين المعمول بها كما توافق مع قيم المجموعة.

الرئيس أو معاون الممارس لنشاط تمثيل للمصالح

يتوقع من كل رئيس أو معاون مكلف بنشاط تمثيل المصالح أن يمارس مهمته بأمانة ونزاهة، وفق اللوائح والقوانين المعمول بها والميثاق الأخلاقي للمجموعة وميثاق السلوك هذا.

في فرنسا، يكون كل فرع تخصص مسئولًا أمام الهيئة العليا لشفافية الحياة العامة عن معاملات القيد والإرسال والتحديث ضمن نطاقه للمعلومات المتعلقة بالمؤسسات والرؤساء والمعاونين، والذين يمارسون أنشطة تمثيل المصالح في فرنسا.

على كل رئيس أو معاون مشارك في أنشطة ضغط:

- أن يمتنع عن اللجوء إلى أعمال فساد أو ممارسات غير مشروعة أو غير تنافسية، ولا سيما تقديم أي ميزة محظورة بهدف التأثير على صانع القرار الرسمي،
- أن يمثل لالتزامه بالشفافية و برفع التقارير إلى الهيئة العليا لشفافية الحياة العامة،
- أن يضمن أن كيانه يمثل لآليات القيد في السجلات ذات الصلة واللوائح الخاصة بإجراءات الضغط المخطط لها،
- أن يرفض تحريض أي شخص على انتهاك القواعد الأخلاقية المنطبقة عليه،
- أن يتعهد بعدم اتخاذ أي خطوات من شأنها الحصول بوسائل احتيالية على معلومات أو قرارات،
- أن يمتنع عن استخدام المعلومات التي حصل عليها في سياق أنشطته لأغراض تجارية أو دعائية،
- أن يرفض بيع نسخ من وثائق صادرة عن حكومة أو سلطة إدارية أو سلطة عامة مستقلة للغير، و
- أن يضمن امتثال المنظمات المهنية ومراكز الفكر التي قد يكون ممثلو المجموعة أعضاء فيها للوائح وقوانين مكافحة الفساد.

اللجوء إلى الغير لممارسة الضغط

تسري أحكام ميثاق السلوك هذا المتعلقة بالوسطاء من حيث تحليل المخاطر والأجر والتعاقد على ممثلي المصالح.

يجب على الطرف الممثل للمصالح أن يتعهد بالامتثال للوائح وقوانين مكافحة الفساد.

لا يمكن تشغيل أو الاستعانة بخدمات المسؤولين السياسيين أو المنتخبين السابقين (الوزراء، رؤساء الهيئات الإقليمية، وإلخ) أو موظفي المؤسسات الوطنية أو الدولية السابقين باستثناء القواعد التي تحكم قوانينهم (انقضاء فترة معينة بعد انتهاء مهامهم مثلاً). وفي جميع الأحوال، لا يجوز التماس خدمات هؤلاء الأشخاص للقيام بإجراءات ضغط تتعلق بالمجالات التي غطتها وظيفتهم السابقة إلا مع انقضاء فترة قانونية بعد انتهاء مهامهم.

¹ الضغط هو المساهمة في المناقشات حول صياغة أو تطبيق قانون أو لائحة أو سياسة عامة من خلال المشورة أو الخبرة الفنية.

الاستعانة بوكالة ضغط: النقاط الحساسة

هل تنوون تكليف أحد أعضاء جماعة للضغط بمهمة؟ تدعوكم النقاط التالية إلى عدم الاستعانة بذلك الشخص:

- ممثل المصالح لم يثبت أن لديه الخبرة والوسائل اللازمة لتنفيذ مهمته،
- هو يرفض الموافقة على البنود الإلزامية التي يجب أن تظهر في عقده الخطي،
- هو يرفض القيد عند الاقتضاء في السجلات ذات الصلة (دليل ممثلي المصالح للهيئة العليا لشفافية الحياة العامة في فرنسا، سجل الشفافية الأوروبي)،
- لديه تاريخ حافل من الإدانات وتحديداً في أعمال الفساد والجرائم ذات الصلة.

الملحق رقم 1

إسهامات قانون سابان 2: تكثيف مكافحة الفساد

من أبرز ما أتاحه قانون سابان 2، إدخال العديد من الإجراءات الطموحة التي تهدف إلى كشف أعمال الفساد داخل الشركة وتداركها. منذ دخول هذا القانون حيز التنفيذ، أصبح التشريع الفرنسي مشابهًا جدًا للعديد من القوانين الأجنبية.

تنفيذ برنامج الامتثال

ينص القانون على قيام المؤسسات اعتبارًا من حد قياسي معين بتنفيذ برنامج امتثال قائم على ثماني ركائز:

- اعتماد ميثاق للسوك،
- آلية للتنبيه الداخلي تهدف إلى تمكين جمع التبليغات المرفوعة من العاملين حول وجود مواقف مخالفة لميثاق سلوك الشركة،
- خارطة للمخاطر،
- إجراءات لتقييم وضع العملاء والموردين من الدرجة الأولى والوسطاء وفق خارطة المخاطر،
- إجراءات للرقابة المحاسبية داخليًا أو خارجيًا،
- آلية تدريب للكوادر والعاملين الأكثر تعرضًا لمخاطر الرشوة واستغلال النفوذ،
- نظام تأديبي يسمح بمعاقبة مستخدمي الشركة في حال مخالفتهم ميثاق سلوك الشركة،
- نظام للرقابة والتقييم الداخلي للإجراءات المنفذة.

إنشاء الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد

تسعى الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد إلى مساعدة السلطات المختصة في تدارك أعمال الفساد والجرائم ذات الصلة وكشفها. تمارس الوكالة مهام الرقابة وهي مخولة لاتخاذ العقوبات بصفة مستقلة.

تتفحص الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد الامتثال للتدابير والإجراءات التي يتعين تنفيذها من قبل أبرز المؤسسات تحت عنوان تدارك الفساد وكشفه. يجوز لمندوبي الوكالة القيام بعمليات تفتيش ميدانية داخل المؤسسات. ومع اختتام أعمال المراقبة، يمكن للوكالة أن توجه للمؤسسة المتورطة إنذارًا وأن ترفع القضية أمام لجنة العقوبات عند اللزوم. يحق لهذه اللجنة أن تأمر المؤسسة بتكثيف إجراءاتها الداخلية وعند الاقتضاء بفرض غرامة مالية عليها وعلى الرؤساء الذين تعتبرهم مخالفين.

كما تخطر الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد المدعي العام أو مدعي الجمهورية للجرائم المالية بالوقائع التي بحوزتها والتي من المحتمل أن تشكل جنائية أو جنحة.

اتفاق المصلحة العامة القضائي

وفقًا لنموذج "اتفاقية تأجيل الملاحقة القضائية" السارية في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، أدخل قانون سابان 2 خيارًا للمؤسسة المتورطة في أعمال الفساد لإبرام "اتفاق المصلحة العامة القضائي".

يسمح هذا الإجراء المبتكر للمؤسسة المخالفة "بالتسوية" مع المدعي العام لتفادي خوض محاكمة طويلة ذات النتائج المجهولة. في هذه الحالة، تدفع المؤسسة لخزانة الدولة ما يعرف بغرامة "المصلحة العامة" والتي قد تصل إلى 30٪ من متوسط مبيعاتها السنوية للسنوات الثلاث الأخيرة. وقد يطلب منها أيضًا أن تخضع ولمدة ثلاث سنوات كحد أقصى لبرنامج امتثال تحت إشراف الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد.

تمديد اختصاص قاضي الجزاء الفرنسي

أعاد قانون سابان 2 تأكيداً وأيضاً تمديد الولاية القضائية خارج اختصاص الإقليم للقاضي الفرنسي. فقد باتت ولايته القضائية تشمل الجرائم التي يرتكبها شخص اعتباري أو طبيعي، بغض النظر عن جنسيته، وتقع إقامته المعتادة في فرنسا أو يمارس فيها جزءاً على الأقل من نشاطه الاقتصادي.

كما أزال القانون الجديد العقوبات التي كانت تعيق ملاحقة الجرائم المرتكبة في الخارج وقمعها من قبل القاضي الفرنسي. وأصبح لهذا الأخير كامل الاختصاص اليوم:

- حتى لو كان السلوك المجرم لا يعاقب عليه تشريع الدولة التي ارتكب فيها الفعل المشين،
- دون أن تضطر الضحية إلى تقديم شكوى في ذلك البلد،
- دون أن تكون الجريمة قد أدت مسبقاً إلى ملاحقة من طرف المدعي العام.

اليوم، صار قاضي الجزاء جنائي الفرنسي يتمتع حاله حال نظرائه الإنجليز والأمريكيين بولاية قضائية موسعة لملاحقة أعمال الفساد وقمعها في المهجر.

العقاب المتزايد للأشخاص الطبيعيين

منذ دخول قانون سابان 2 حيز التنفيذ، تتجه السياسة الجنائية للحكومة نحو العقاب المتزايد الممنهج للأشخاص الطبيعيين المتورطين في أعمال فساد. ما يعني أنه على الرغم من إبرام أي اتفاق مصلحة عامة قضائي، فإن الرؤساء والمعاونين الذين شاركوا في أي انتهاك مخالف للأمانة هم عرضة للملاحقة أمام المحاكم. وتعتبر النيابة العامة هذا الهدف مبدأً عملياً.

حماية الأطراف المبلغة

يمنح قانون سابان 2 الحماية للأطراف المبلغة ويعفيها من أي مسؤولية جنائية إذا اضطرت بمناسبة التنبيه الذي قامت به إلى إفشاء سر يحميه القانون.

ويكرس القانون إمكانية قيام أي طرف مبلغ برفع القضية مباشرة أمام السلطة القضائية أو الإدارية في حال وجود خطر جسيم أو وشيك، أو أمام ضرر لا يمكن إصلاحه.

كما يحتم على كل مؤسسة يفوق عدد مستخدميها الخمسين مستخدم وضع إجراءات مناسبة لجمع التبليغات الصادرة عن معاوني الشركة أو معاونيها الخارجيين أو العرضيين.

الملحق رقم 2 ملاحق وروابط مفيدة

فرنسا: الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد
توصيات الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد https://www.agence-francaise-anticorruption.gouv.fr/files/files/Recommandations%20AFA.pdf
معلومات حول مسألة تضارب المصالح Publication du guide pratique sur la prévention des conflits d'intérêts dans l'entreprise Agence française anticorruption (agence-francaise-anticorruption.gouv.fr)
الدليل العملي "وظيفة الامتثال لمكافحة الفساد داخل الشركة" https://www.agence-francaise-anticorruption.gouv.fr/fr/guide-pratique-fonction-conformite-anticorruption-dans-lentreprise
الدليل العملي "ضوابط مكافحة الفساد في سياق عمليات الدمج والاستحواذ" https://www.agence-francaise-anticorruption.gouv.fr/files/files/Guide%20pratique%20fusacq%202021-02%20DEF-2-19.pdf
الدليل العملي "سياسة الهدايا والمضافة في الشركات والمنشآت العامة ذات الطابع الصناعي والتجاري والجمعيات والمؤسسات" https://www.agence-francaise-anticorruption.gouv.fr/files/files/Guide%20pratique%20politique%20cadeaux%20et%20in-vitations.pdf
الولايات المتحدة
دليل مرجعي لقانون الممارسات الأجنبية الفاسدة في الولايات المتحدة https://www.justice.gov/sites/default/files/criminal-fraud/legacy/2015/01/16/guide.pdf
إرشادات قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة (حزيران/يونيو 2002) https://www.justice.gov/criminal-fraud/page/file/937501/download
المملكة المتحدة
قانون الرشوة لعام 2010: إرشادات حول الإجراءات التي يمكن للمنظمات التجارية ذات الصلة وضعها لمنع الأشخاص المرتبطين بها من الرشوة https://www.justice.gov.uk/downloads/legislation/bribery-act-2010-guidance.pdf
منظمة الشفافية الدولية
مؤشر مدركات الفساد http://www.transparency.org/cpi

مجموعة بويغ

GROUPE BOUYGUES

32 avenue Hoche

F-75378 Paris Cedex 08

الهاتف: +33 (0)1 44 20 10 00

bouygues.com

تويتر: @GroupeBouygues



تحذير

تقدم هذه الوثيقة لمحة عامة عن اللوائح والقوانين السارية بتاريخ 30 كانون الثاني/يناير 2022.

يتم تحديثه الوثيقة إذا لزم الأمر حصريًا على شبكة الإنترنت وعلى موقع bouygues.com.

2014 • تاريخ آخر تحديث: كانون

الثاني/مارس 2022

الميثاق الأخلاقي وميثاق سلوك مكافحة الفساد وبرامج الامتثال لمجموعة بويغ (المنافسة، التقارير المالية ومعاملات سوق الأوراق المالية، تعارض المصالح، الحظر والعقوبات الاقتصادية وقيود التصدير) متوفرين كلهم على شبكة الإنترنت للمجموعة (ByLink).

BOUYGUES